

نداء لأجل العودة نحو برنامج عمل لإنهاء النكبة

ورقة عمل
أيار/ مايو 2022

للاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal



تقديم: لماذا العودة الآن؟

أنتج غزو العصابات الصهيونية لفلسطين، وتهجيرها لشعبها، وسلب حقوقه، مقاومة الفلسطينيين لهذا المشروع، وتشبث من تبقى منهم بأرضهم في وجه جرائم الاقتلاع والتهجير.

تكوّن هذا النضال متمحوراً حول سعي اللاجئ لترك خيمة اللجوء والعودة إلى بيته، وإذا كان هناك سمة غالبية على النضال الفلسطيني قبل نشوء الفصائل الفلسطينية كأوعية وأدوات ناظمة لهذا النضال، فهو محاولات اللاجئين للعودة إلى بيوتهم وقراهم، ومساعي من تبقى في الأرض المحتلة للبقاء في أرضه.

إن تنظيم اللاجئين والباقيين في الأرض المحتلة لأنفسهم في فصائل، وتحت عناوين سياسية ومجتمعية متعددة، هدف بالأساس إلى تحقيق العودة وإنهاء التهجير، واذ منعت منظومة الاستعمار الصهيوني اللاجئين من العودة عبر القتل كأداة أساسية، و بأدوات القهر والتنكيل، وضع المجموع الفلسطيني هزيمة هذه المنظومة كطريق رئيسية لتحقيق العودة.

وفي هذا السياق لا يمكن العثور على ما يفيد بتحول في التصور الجمعي نحو ترتيب صارم للأسبوعية، فخلال الأعوام التالية للنكبة "١٩٤٨-١٩٦٧" حاول آلاف "المتسللين" الفلسطينيين العودة إلى المناطق المحتلة، فقتل جيش الاحتلال الصهيوني واعتقل وشرّد من طاله منهم، ولاحقاً اقترن الفعل النضالي الفلسطيني المسلح والذي بدأ خارج فلسطين بعودة الفدائيين للاشتباك مع الغزاة في الأرض الفلسطينية السليبية، ليرسم الفلسطينيون ثورتهم كمشروع للعودة المسلحة إلى أرض يمنعهم منها سلاح الغزاة الصهاينة.

إن تخيل حدوث معركة فاصلة سريعة تنتهي بهزيمة الغزاة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرض محررة قد غادرها جيش الاحتلال ومستوطنوه دفعة واحدة، هو تصور أسقطته النظم العربية المهزومة عام 1948 في إطار خطابها وعملها الدعائي، ولكن في البرنامج الرئيسي الذي قدمته البنى الفلسطينية المنظمة لفعالها، فقد اعتبرت أن هزيمة الغزو لن تأتي إلا بنضال طويل الأمد يخوضه مجموع الفلسطينيين ضد مجموع الغزاة.

في الحاضر الفلسطيني، تحكم مسارات التهجير، والإبادة، المحروسة بالقوة العسكرية القاهرة سياسة منظومة الغزو بكافة مناحيها، وما العمل السياسي أو البنية الاقتصادية، أو الانتاج الثقافي والعلمي في كيان الاحتلال الصهيوني، إلا أدوات تعمل ضمن هذا السياق وترتبط به بشكل وثيق، في الوقت الذي يسعى فيه الغزاة لتأبيد تشرذم اللاجئين وتهجير ومحو هوية من تبقى في الأرض المحتلة.

في مقابل مقاربة "حق العودة" كحق مؤجل لحين حسم الصراع، إما بالتسوية التي ستشطب هذا الحق أو بإنهاء سيطرة الغزاة على أرض فلسطين، تفترض هذه الورقة/ البرنامج، أن انتزاع حقوق الفلسطينيين من مخالف مشروع الغزو بأدواته العسكرية والأمنية، لن يحدث في ساعة صفر زمنية، وأن سعي الفلسطينيين للعودة ليس مهمة مؤجلة، بل فعل اشتباك يومي مع الاحتلال يمارسه جل المجموع الفلسطيني بدرجات متفاوتة، وإن كان يغيب عن "الشعار السياسي الآني".

وما افتراض إمكانية نُظْم وتطوير هذا النضال إلا ربطاً ضرورياً بين النضال و هدفه، ومغادرةً لفصل وتأجيل وموت للسياسة الفلسطينية، فالنضال

لأجل العودة، حلم الفلسطينيين الجامع، يرتبط بعمليات العودة ومساعدتها، وهو أيضا برنامج سياسي ونضالي، وأداة رئيسية لتمكين الفلسطينيين من مصيرهم وسياساتهم، وليس هدفاً مستقبلياً يحتاج لبرنامج مغاير من أجل تحقيقه.

لطالما مثل سعي الفلسطيني في العودة إلى أرضه الحلقة الأكثر مركزية في الصراع، بما تعنيه من استعادة الفلسطيني للمصير والهوية، وما تحدثه من تعظيم للتناقض بين مقولات الغزاة وحقيقة مشروع الغزو والتهجير، وما تمثله من برنامج نضالي جامع يمس المصلحة المباشرة لكل لاجئ فلسطيني ويحمل المطلب العام والسياسي، وهو عودة الفلسطيني لأرضه عبر الاشتباك مع مشروع التطهير العرقي الذي ستتحقق هزيمته مع كل خطوة يخطوها فلسطيني باتجاه العودة.

ما المقصود ب العودة الآن؟

إن طرح مشروع المجموع الفلسطيني بمختلف تجمعاته وقواه وأطره السياسية والاجتماعية ومؤسساته في العمل المركز والمعلن لأجل عودة أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين لأرضهم، ليس بحثاً عن شعار

رديكالي، أو بحثاً عن حيلة تستهدف "سمعة الاحتلال"، بل التزام بإنفاذ إرادة الفلسطينيين، واستعادة لارتباط متجذر بين هويتهم الوطنية وهدفهم الجامع الذي لعب دوراً محورياً في تشكيل هذه الهوية وما أنتجته نضالياً وسياسياً. في هذا الإطار لا تخرع هذه الورقة/ أو البرنامج سياقاً جديداً للنضال الفلسطيني، بل تسعى لربط ونظم وتثمين نضالات قائمة ونشطة، ووضعها في إطارها السياسي و الهوياتي، إذ ليس المطلب والهدف هو إحداث إزاحة ايجابية في موقف الفلسطينيين الراسخ من حقهم في العودة، بل إجراء تحول في برامج عمل كل جسم فلسطيني وفاعل وآخر غير فلسطيني مناصر لحقوق الفلسطينيين بما يتلائم مع هذا الموقف ويخدمه و يترجمه في برنامج عمله وتصوره لدوره.

إن انفاذ حق الشعب الفلسطيني في السيادة على سياسته، وموارده ومؤسساته، هو ضمانة تفعيل شبكة فلسطينية هائلة من المتمسكين بحقهم في العودة، وكذلك فإن العمل على استعادة النشاط والجهد الفلسطيني لأجل العودة الحقيقية والرمزية لفلسطين، هو الكفيل باستعادة حضور هذه الجماهير السياسي، وكسر شروط الهيمنة على الممارسة السياسية الفلسطينية وشعاراتها وفاعليها، ما يعني أن بناء أدوات النضال

وبرنامجه وشبكته لا يأتي بقرار بيروقراطي، ولكن عبر التلاقي بين مكونات شبكة النضال الفلسطيني، والبنى والفاعلين المنخرطين فعليا في العمل لأجل الحقوق الفلسطينية وفي المقدمة منها حق اللاجئين في العودة، ووقف حالة العزل والفصل بين شكل المواجهة ومضمونها والممارسات اليومية في سياقها من جانب، وفي الجانب الآخر سعي الكتلة السياسية الرسمية لأجل تحقيق الكيانية/ الدولة، عبر مسار ينبذ النضال أو مسار يحصره في دوائر محددة.

إن القيمة الأساسية لهذا البرنامج تكمن في نقاط أربع:

1- تلاقي هذا البرنامج مع إرادة عموم الفلسطينيين الذين لا يزالون يظهرونها في الاحتشاد والعمل عند طرح شعار العودة ولو رمزياً.

2- إن هذا البرنامج يتصل بالطبيعة الحقيقية لا المتخيلة أو المفروضة للصراع، وكونه نضالاً للجموع الفلسطينية في وجه عمليات التهجير والتطهير العرقي ومنع العودة.

3- هذا مسار يراهن على استعادة إيمان الفلسطينيين، أفراداً وجماعات بمصيرهم المشترك، وبقدرتهم على التأثير في هذا المصير.

4- ارتباط هذا الشعار بالإرادة الشعبية وإمكانية تفعيله دون انتظار قرار سياسي هرمي، أو تحولات في السياسة الفلسطينية.

كيف يمكن مقارنة المهمات القائمة والملحة؟

ينخرط الفلسطينيون بأشكال مختلفة من النضال ضد المحتل حول عناوين متعددة، منها مواجهة الاستيطان والدفاع عن الأسرى، وأنشطة المقاطعة المتعددة، وحتى النضال المسلح ضد الآلة الحربية للكيان الصهيوني، وبالفعل فإن كثيراً من هذه المهمات تتصل مباشرة بحماية جزء من الفلسطينيين أو مجموعهم من الجرائم الصهيونية، أو يرى المنخرطون فيها سبيلاً لهزيمة الاحتلال، وهو ما يطرح سؤالاً حول علاقة هذا النضال ببرنامج يتمحور حول عودة الفلسطينيين لديارهم.

وهنا يجب أن يقارب أي برنامج لتحقيق العودة هذه السياقات النشطة بصفتها جزءاً من نضال الشعب الفلسطيني في مواجهة التطهير العرقي،

فالأسر والقتل والتنكيل والاستيطان والمصادرة، والفصل العنصري، والنشاط الدعائي للكيان الصهيوني، ما هي إلا أدوات تعمل ضمن برنامج للتطهير العرقي والتهجير والإبادة. ولكن المعضلة تكمن حين يتم مقارنة أي من هذه العناوين بمعزل عن وحدة معاناة الفلسطينيين ومصيرهم المهدد، ودون اتصال بسعي ملايين الفلسطينيين بالعودة لديارهم التي هجروا منها، وصمود من تبقى منهم في أرضه، وهو ما يتطلب جملة من المهمات التي يجب أن ينهض بها الفاعلون لأجل إنفاذ حق العودة، وكذلك الناشطين في أي أنماط وتجارب نضالية تنخرط في المواجهة مع الاحتلال:

1- استعادة الارتباط بين هذه التجارب النضالية وإيجاد آليات و مساحات التلاقي بينها على مستوى الفعاليات والمواقف والممارسة النضالية.

2- الربط بين هذه التجارب والممارسات النضالية وجوهر الصراع ومعاناة عموم الفلسطينيين في مواجهة الإبادة والتهجير والتطهير العرقي.

3- إيجاد الآليات النظرية كما النضالية التي تترجم وتوضح الارتباط الحقيقي بين ممارسات الاحتلال القمعية وجرائمه في أي اتجاه، وبين جوهره كمشروع إبادة للفلسطينيين، وكذلك الربط بين شعار المواجهة محلياً أو في قضية ما وبين سعي عموم الفلسطينيين للعودة.

السياق العام للعمل من أجل العودة

تنشط على الأرض الفلسطينية وفي مخيمات اللجوء، مساعي ومبادرات متعددة تسعى لعودة اللاجئين لبيوتهم وقراهم المهجرة، ومنع تهجيرهم إلى مواضع جديدة.

القائمون على هذه المساعي يستمدون وعيهم حول دورهم في الصراع من معاناتهم المباشرة، ومن إرث كبير من التجارب النضالية الفلسطينية الكثيرة لأجل العودة منذ لحظة التهجير، فلم يمر وقت منذ بداية الصراع مع المحتل لم يكن هناك فلسطينيون يحاولون العودة أو صهاينة يحاولون تهجير المزيد من الفلسطينيين، أي أن المادة النظرية، والتجربة النضالية وأدوات وخطط العمل التي ستترجم هذا البرنامج، ما هي إلا تركيز وتفعيل

لتجارب المجتمع وممارساته في مواجهة التهجير، ونَظَّم لمساعي عموم الفلسطينيين من أجل العودة.

نقطة الانطلاق

إن الأقدار على منح نقطة انطلاق لهذا البرنامج هي تلك المجموعات النشطة بالفعل لأجل العودة، ودون حصر، أي إن الجهات التي تمتلك الشرعية النضالية، والتجربة، والإرادة هي تلك المجموعات النشطة بالفعل في هذا الجانب، على أرضية تلاقي المناضلين في النقب ضد التهجير، مع منظمي مسيرات العودة في غزة، ومنظمي مسيرات وتجارب العودة عام 2011 من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان، أو من زحفوا باتجاه الأرض الفلسطينية تزامناً مع عدوان أيار/ مايو 2021، وكذلك المناضلين ضد التهجير في الشيخ جراح، والقائمين على مسيرات العودة إلى القرى المهجرة داخل الأراضي المحتلة عام 1948.

وهو أمر ممكن، بل ويمكن القول أكثر من ذلك: إن هذه التجارب لم تنقطع صلاتها ببعضها البعض، وإن كانت هذه الصلات لم تصل لدرجة

بناء أدوات نضالية مشتركة، تحت شعار ناظم وموحد يجمع "تجارب ونضالات العودة".

الشبكة المجتمعية والمؤسسات

لا يكاد مخيم أو تجمع فلسطيني يخلو من مؤسسة تحمل مسمى يتعلق بعودة اللاجئين وتحدد نشاطها بصفته دفاعاً عن حقوقهم، وهو ما يتطلب تحقيق الارتباط بين هذه المؤسسات، ونظّمها في شبكة مجتمعية مؤسساتية تعمل لأجل حق الفلسطينيين في العودة، وتضمن ذلك في برامجها وخطط عملها، بمعنى أنها على مستوى الممارسة لن تكفي فقط ب الذهاب للمشاركة في نضال مع آخرين لأجل العودة، بل ستمارس هذا الدور أولاً تجاه جمهورها ومحيطها في المخيمات ومناطق الوجود الفلسطيني، وهناك تجارب بالفعل لمجموعة من المؤسسات بكلا الاتجاهين، أي الارتباط مع شبكة من المؤسسات الفلسطينية تنشط لأجل حق العودة، وكذلك تكريس برامجها وممارساتها لإنضاج تجارب عملية في تحقيق العودة.

ولا يقتصر هذا الدور المنشود على المؤسسات الفلسطينية خارج فلسطين، بل يجب أن يشمل أيضاً المؤسسات الفلسطينية النشطة في الداخل المحتل والتي حققت بالفعل تجارب ملهمة على مستوى تحقيق العودة الفعلية لعدد من البلدات المهجرة في الأرض المحتلة.

شبكات النضال والتضامن

تقع على عاتق الشبكات النضالية الكبرى للفلسطينيين ومناصريهم، على غرار حركات المقاطعة، وتجمعات التضامن مع الحقوق الفلسطينية، أو المجموعات المناهضة للاحتلال و المنددة بجرائمه، مسؤولية استعادة ارتباط المقولة اليومية والبرامج بالشعارات والرؤى التي تقدمها هذه الجهات كمنطلق لها، أي إن جهة مثل (BDS) تؤكد أن مقاطعة الاحتلال تهدف إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين وإزالة جدار الفصل العنصري ومحاكمة مجرمي الحرب، ولكن على مستوى الممارسة والخطاب الإعلامي اليومي، قد تجد صعوبة في العثور على ما يربط معظم حركات وتجمعات المقاطعة بمساعي الفلسطينيين لأجل العودة، بل إن الإشارة لجرائم التهجير تتم في إطار المساعي لتثبيت إدانة أخلاقية

للصهاينة، لا في إطار فهم جوهرية هذه الجرائم في سياق نشوء مشروع الغزو الصهيوني وبينته ومؤسساته.

إن المسعى الضروري تجاه هذه المؤسسات هو تأكيد التزامها على مستوى البرامج والخطاب أولاً بالدعم والمساندة والحشد لنضال الفلسطينيين لأجل العودة، وثانياً عبر تطوير ممارسات نضالية في هذا الجانب تتعلق بإسهامها في العمل لأجل عودة الفلسطينيين ووقف جرائم التطهير العرقي.

السياسة وفاعلها

لا يفترض بأي برنامج نضالي أن يتخذ مسافة من السياسة والبنى والقوى السياسية بالعموم، إلا في إطار موقف سياسي وبرامجي محدد، بل على النقيض، عليه أن يسعى نحو خلق برامج متطورة عن برامج القوى السياسية التقليدية.

وفي الحالة الفلسطينية، وفي ضوء ما ترفعه القوى من شعارات حول حق اللاجئين في العودة، وما تختزنه من موارد بشرية و تجارب نضالية، تجعلها حاملاً مهماً لأي مسعى من أجل العودة، ولكن يبقى السؤال هنا،

لأبي درجة قد تُظهر الفصائل الفلسطينية أو السياسة الفلسطينية الرسمية
تعاوناً مع برنامج يتجاوز انشغالها بإدارة مهمات تستنزفها و تعطل قدرتها
على المبادرة السياسية والعملية؟

هنا يجب التذكير أن أكبر فصيلين فلسطينيين حالياً يحملان عبء إدارة
حياة السكان الفلسطينيين تحت الحصار والاحتلال، وينخرطان في
ترتيبات وخطوط برامجية متباينة، يجعل شعار وممارسة النضال الفلسطيني
لأجل العودة مجرد سياق اجتماعي وطني دون فعل عملي كبير، ما يطرح
أسئلة معقدة حول نموذج وسياقات العمل الفصائلي.

إذا حاولنا بناء تخيل رقمي لما يمكن تحقيقه، استناداً للتجارب السابقة،
فإنه قد لا يكون دقيقاً الآن وفي هذه الورقة، ولكن الممارسة والنسج
المشترك للخطط والتصورات والنضال المشترك سيضمن بالتأكيد بناء
تقديرات معقولة لتطور البنية النضالية والمجتمعية الحاملة لهذا المشروع
ونطاق تأثيرها:

- 100 ألف فلسطيني على اشتباك مع منظومة الاحتلال الصهيوني
وحلفائها في اتجاه عودتهم وتحت شعار العودة، علماً ان الاعداد

الحقيقية للفلسطينيين الذين يخوضون هذا الاشتباك -دون شعار
جامع أو برنامج بالضرورة- أعلى من ذلك بكثير.

- 2 مليون فلسطيني نشط في دعم وإسناد تجارب وممارسات
ونضال العودة الفلسطيني.

- ائتلاف مؤسساتي ينطلق من 100 مؤسسة وجمعية، وصولاً لـ 5
آلاف جمعية وجهة منخرطة بالمشروع وملتزمة بتضمينه في
برامجها.

- 100 جهة إعلامية -على الأقل- تؤكد التزامها بانتهاج ممارسات
إعلامية داعمة لحق وممارسة الفلسطينيين في العودة، يفترض أن
تصل إلى ألف جهة إعلامية في مدى زمني متوسط.

- 10 آلاف فلسطيني ناشطين في تجارب ريادية ونوعية لأجل
العودة لديارهم من خارج فلسطين.

نماذج ممكنة

تتعلق المواجهة مع منظومة الاستعمار والاحتلال في جزء مهم منها بالقدرة على ابتداع أنماط وأدوات للمواجهة، وامتلاك الإرادة على الاستمرار في المواجهة.

وبينما يثبت الشعب الفلسطيني بالممارسة استعداداته للتضحية عبر ما يفرزه من ممارسات نضالية عالية الكلفة في مواجهة الاحتلال، فإن الحاجة في سياق النضال الجماهيري والفعل الشعبي تكون لتلك النماذج الأقل كلفة، والأبسط، التي تعزز انخراط شرائح أخرى في النضال، دون مساس بحق الفلسطيني في تصعيد حدة كفاحه، ولكن باتجاه توسيع حيز الممارسات النضالية، في سياق تصير فيه هذه العمليات النضالية على اختلافها أداة لاستعادة الفلسطيني لأرضه، فكل نقطة مواجهة يبادر فيها الفلسطيني لتحدي المحتل هي أرض محررة آنياً، وكل خطوة باتجاه عودة فلسطيني لأرضه هي انتزاع لنقاط جديدة باتجاه تحقيق عودة جميع اللاجئين

1- سفن العودة: حشد 100 سفينة وقارب ينظم رحلة للعودة تجاه

فلسطين، تضم فلسطينيين بالأساس ومتضامنين معهم بصفة ثانوية،

ورغم إمكانية اعتراض المحتلين لكل سفينة عائدة، فإن قيمة الفعل لا تقتصر على رمزيته بل فيما سيحققه من توسيع لقاعدة المنخرطين في الاشتباك، ومن حشد للطاقت الفلسطينية وصولاً لرفع هذه الأعداد، ناهيك عم إيضاح حقيقة الصراع (بشر يريدون العودة لبيوتهم ومنظومة احتلال تسعى لمنعهم عبر القتل والجرائم وتواصل تهجيرهم بالقوة المسلحة).

2- مطار العودة: أوجد التهجير المستمر والمتكرر للاجئين

الفلسطينيين كتلة كبيرة نسبياً من الفلسطينيين الذين يحوزون على جوازات سفر وجنسيات لدول ذات علاقة بالاحتلال، وإذ يعتبر الحنين الفردي للوطن عاملاً يرسل آلافاً من هؤلاء سنوياً لزيارة البلاد وفقاً لشروط الاحتلال، فإن إحالة الفعل الفردي إلى نشاط نضالي جماعي يعني كسراً لشروط الاحتلال.

والفكرة هنا أن ينظم آلاف من الفلسطينيين رحلة عودتهم الى فلسطين في توقيت "شبه محدد" من كل عام، لينزل في مطارات الاحتلال 5 آلاف فلسطيني قادمين على رحلات مختلفة، وفي مواجهة ذلك فإن

محاولات الاحتلال منعهم أو اعتقالهم أو إلغاء حجوزاتهم وكل فعل تعسفي يصدر عنه هو مادة للاشتباك الفلسطيني مع الاحتلال نضالياً كما قضائياً، وكذلك مع شركات الطيران المتعاونة معه والحكومات الداعمة لجرائمه.

3- مسارات آمنة لأجل العودة: إن الدور الذي تمارسه دول الطوق

العربي في حماية حدود المحتل ومنع الفلسطينيين من سبل عودتهم لأرضهم، عدوان سافر ومستمر على حق الفلسطينيين في العودة، إلى جانب كونه حصاراً مفروضاً على الفلسطينيين وحرية سفرهم، وهو ما يستدعي أوسع تحرك جماهيري وحقوقى ونضالي عربي وفلسطيني لإجبار هذه الدول على فتح مسارات آمنة ومحددة تجاه فلسطين، يمكن للفلسطينيين أن يسلكوها دون الخضوع لشروط الاحتلال، وهو نضال إن تعذر في بعض بلدان القمع العربي، فإنه من الممكن أن يمتد بمسارات قضائية ضد حكومات هذه الدول، إلى جانب قدرته على فضح دورها في الحصار ومنع العودة وانتهاك واستلاب حقوق الفلسطينيين.

4- مسيرات العودة: شكل نموذج مسيرات العودة الشكل الأبرز

والأشجع في سعي الفلسطينيين للعودة إلى ديارهم، وخصوصاً تلك المسيرات التي نظمت عام 2011، وحققت عودة آنية لمن اجتازوا الحدود، وكذلك مسيرات العودة التي استمرت لعدة سنوات انطلاقاً من قطاع غزة.

ورغم أن وحشية المحتلين قد كبدت الفلسطينيين آلاف الشهداء والمصابين، فإن جديراً بنا أن نتذكر أن هذه الجريمة ترتبط بطبيعة الاحتلال ووحشيته، لا بسعي الفلسطينيين نحو عودتهم، فالشهداء والضحايا يسقطون يومياً بفعل التهجير، ومع ذلك فإن المقترح فيما يتعلق بنظم مسيرات عودة يسعى لحشد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين والمناصرين لعودتهم عند حدود فلسطين في موعد محدد من كل عام مع اتخاذ كل تدبير ممكن للحفاظ على الأرواح من وحشية الاحتلال التي تستهدف العائدين.

5- نقطة نضال وعودة: أن تحدد شبكات الفاعلين النشطة لأجل

العودة إحدى القرى المهجرة في الداخل المحتل كهدف لأجل

عودة اللاجئين لأرضهم، وخصوصاً اللاجئين في الداخل المحتل عام 1948 "المهجريين"، وأن ينصبّ النشاط والتركيز على دعم هذا المسعى، وحشد الطاقات والتغطية والإسناد له، بما يعنيه ذلك من تعزيز الفرص لتحقيق إنجازات ملهمة بهذا الاتجاه، وهذا ما يحصل فعلياً في مسيرت العودة إلى القرى المهجرة ويجب أن يستمر وتتم المراكمة عليه وأن يحظى بتغطية إعلامية أوسع.

6- الممارسة الاحتجاجية: تحديد يوم من كل عام يقاطع فيه

الفلسطينيون الخدمات المقدمة لهم من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، وسائر أنشطتها، معلنين فيه أن شعارهم و مسعاهم و مطلبهم هو عودتهم لديارهم وإنهاء تهجيرهم، مؤكدين رفضهم الابتزاز المستمر للحصول على حقوقهم المعيشية.

7- التصعيد لأجل العودة: إن التزام أطر متعددة بأدوات نضالية

محددة على غرار المقاطعة، لا يمنع إمكانية لجوئها لإجراءات تصعيدية آنية أو دائمة، دعماً لمساعي الفلسطينيين في العودة لديارهم، فاذا كانت حركات المقاطعة تلتزم بدرجة ما من مقاطعة

الاحتلال، فإن هناك إمكانية لتشديد معايير المقاطعة فيما يتعلق بمنطقة تجري فيها مواجهة لمنع التهجير في النقب أو الشيخ جراح مثلاً، أو تشهد قمعاً احتلالياً لتجارب العودة كما في (العراقيب - اقرث - كفر برعم)، كذلك فإن إسناد هذا النضال بالتصعيد من قبل مجموعات التضامن هو ضرورة على هذه المجموعات تحمل المسؤولية فيها.

8- عودة إنسانية ضد إبادة استعمارية: إن تكريس النخبة السياسية

الرسمية الفلسطينية لشعار "الدولة" كعنوان مهيمن على قضية الفلسطينيين ونشاطهم لا يجب أن يلغي الصورة الشاملة لهذا الصراع، واتصالها بنضال ملايين من أبناء الشعوب الأصلية الذين أبادتهم وهجرتهم منظومات الاستعمار ومحت هوياتهم.

هذه الأرضية المشتركة للنضال يجب أن تتطور اتجاه النضال المشترك، ولنتخيل أن ألفاً من شعب المايا يعودون لقرية فلسطينية، فيما يعود ألف لاجئ فلسطيني لإحدى قرى شعوب هاييتي.

9- شبكة العائدين: تنظيم العودة المادية والرمزية لمجموعة من القرى الفلسطينية في الداخل المحتل، بحيث يتم تركيز أنشطة محددة في مجموعة من 10-20 قرية سنوياً، بمراسم محددة تعلن عن إطلاق مشروع العودة لكل قرية، تشمل إعلان تشكيل مجلس بلدي شعبي فلسطيني للقرية، وحشد الدعم والإسناد لهذا السعي، ودعمه بعشرات الفعاليات المرتبطة داخل وخارج الأرض المحتلة.

10- مجالس العائدين: ارتباطا بالنقطة السابقة، يمكن تشكيل مجلس شعبي لكل بلدة مهجرة، يختص بتنظيم أنشطة العودة، ووضع التصورات والخطط المستقبلية لتنمية البلدة ضمن مسار العودة إليها، وصندوق مالي للبلدة، ولجان مرتبطة تشمل كل ما يتعلق بفرصة تنمية مجتمع العائدين الحر، ويتم حشد الاعتراف به من عشرات البلديات والهيئات حول العالم، وتشكيل مجلس إقليمي أو وطني مكون من مجالس العودة، مع إمكانية أن تشمل هذه المجالس تلك المناطق التي يستطيع سكانها الوصول لبيوتهم في القرى المهجرة أي الفلسطينيين المهجرين في الداخل المحتل عام

1948، وأيضاً مخيمات اللاجئين، وتجمعات الفلسطينيين في

الشتات.

خاتمة

إن مجموع الأنشطة والتصورات المقترحة، ما هي إلا مادة لاستشارة تفكير ونقاش وعمل نضالي جمعي ملتزم بالمضي في مسار العودة، وبالتأكيد فإن إخضاع هذه المساحة للنقاش سينتج آفاقاً من الأنماط النضالية التي سيجترحها المناضل الفلسطيني لأجل العودة.

كما أن ما سبق ليس ابتداءً لمسار نضالي لم يطرق الفلسطينيون بابه، بل محاولة لربط بؤر النضال القائمة لأجل العودة، ووضعها ضمن سياقها النضالي الجماعي، وهو أمر لن يتحقق بقرار لحظة، ولكن بالأساس عبر تدرج تنامي البنى النضالية والشبكة التي تربطها وتشكل رافعة لفعالها.

إن إعادة إنتاج علاقة اللاجئين الفلسطينيين بالبنية الهرمية السلطوية الفلسطينية، يأتي عبر تنظيم نضال البنى الشعبية وإدراكها لقوتها وتأثيرها، وقدرتها على إنتاج البرامج التي تخرج الفلسطينيين من أسر الشروط الاحتلالية والدولية المهيمنة، والتي تعجز المنظومة الرسمية الفلسطينية عن مقاربتها فضلاً عن إنتاجها.

إن البديل الممكن أمام الفلسطينيين هو نضال العودة وتقرير المصير، الذي لا يؤجل أياً من الحقوق أو ينتظر إعلان انتصار أو تسوية، بل يناهض سلطة الاحتلال ويزيحها لحساب إرادة الشعب المتحقة بالنضال الجماعي، ويعيد الاعتبار لهوية جماعية نضالية تشكل قاعدة للبرنامج السياسي والنضالي الفلسطيني، هوية شعب معرض لسياسات التهجير والمحو والإبادة ويقاومها محققاً عودته ومنتزعاً سلطته على مصيره